



الجلسة ٤٤٠٤

الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٧/٥٥  
نيويورك

الرئيس: السيد كوان ..... (إيرلندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي ..... السيد غرانوفسكي  
أوكرانيا ..... السيد كروخمال  
بنغلاديش ..... السيد أمين  
تونس ..... السيد محذوب  
جامايكا ..... الأنسة دورانت  
سنغافورة ..... السيد ياب  
الصين ..... السيد جيانغ جيانغ  
فرنسا ..... السيد لفيت  
كولومبيا ..... السيد فالديفيسو  
مالي ..... السيد ماياغا  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ..... السيدة ديفيس  
موريشيوس ..... السيد كونجول  
النرويج ..... السيد كولبي  
الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد كنگهام

## جدول الأعمال

## الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

(S/2001/983 و Corr.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting

.Service, Room C-178

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة  
الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/983 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وبعد المشاورات التي أجراها أعضاء المجلس أيضا أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام  
المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١  
(S/2001/983).

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للممثل  
الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية ولإدارة الأمم  
المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لجهودهما في  
وضع خطة تفصيلية لوجود الأمم المتحدة في تيمور  
الشرقية في المستقبل.

”ويرحب مجلس الأمن بما أحرز من تقدم  
سياسي حتى اليوم نحو إنشاء دولة مستقلة في  
تيمور الشرقية، ويؤيد توصيات الجمعية  
التأسيسية الداعية إلى إعلان الاستقلال في ٢٠ أيار/  
مايو ٢٠٠٢.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراره ١٢٧٢  
(١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

و ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير  
٢٠٠١ وغيرهما من القرارات ذات الصلة. وهو  
يتفق مع الأمين العام في تقريره أن انسحاب الوجود  
الدولي قبل الأوان يمكن أن يؤثر بصورة تزعزع  
الاستقرار في عدد من المجالات ذات الأهمية  
القصوى. كذلك يتفق المجلس مع الأمين العام في  
تقديره أن على الأمم المتحدة أن تبقى عاملة في  
تيمور الشرقية لحماية الإنجازات الكبرى التي حققتها  
إدارة الأمم المتحدة المؤقتة، ومواصلة هذه الإنجازات  
 بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولمساعدة  
حكومة تيمور الشرقية على ضمان الأمن  
والاستقرار.

”ويحيط مجلس الأمن علما بما لاحظته الأمين  
العام من وجوب تمديد الإدارة المؤقتة حتى  
الاستقلال، وهو يؤيد خطط الأمين العام لتعديل  
حجم الإدارة المؤقتة وهيكلها خلال الأشهر السابقة  
للاستقلال.

”ويؤيد مجلس الأمن توصيات الأمين العام  
الداعية لاستمرار بعثة متكاملة تابعة للأمم المتحدة  
تكون مخفضة الحجم حسب الاقتضاء في فترة ما بعد  
الاستقلال، ويطلب إلى الأمين العام أن يستمر في  
التخطيط والإعداد لهذه البعثة بالتشاور مع شعب  
تيمور الشرقية وأن يقدم إلى المجلس مزيدا من  
التوصيات التي تتضمن قدرا أكبر من التفاصيل.  
ويوافق المجلس على أن البعثة التالية ستكون برئاسة  
ممثل خاص للأمين العام وستضم عنصرا عسكريا  
وعنصرا من الشرطة المدنية وعنصرا مدنيا،  
وستشتمل على خبراء يقدمون مساعدة شديدة  
الأهمية للإدارة الناشئة في تيمور الشرقية. ويلاحظ  
المجلس أن عددا أساسيا من الوظائف المدنية سيكون

”ويتفق مجلس الأمن مع الأمين العام في تقديره أن مما له أهمية قصوى أن تُستكمل مساهمة الأمم المتحدة باتفاقات متعددة الأطراف وثنائية. ويتطلع المجلس إلى تلقي المعلومات عن الآثار المالية لبعثة المتابعة وإلى تلقي التقييم المفصل عن اقتسام المسؤوليات بين الجهات المتفاعلة الرئيسية، وهي منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والآليات الإقليمية والجهات المانحة الوطنية، في جهودها الرامية لمساعدة تيمور الشرقية في عملية الانتقال غير المسبوقة إلى الحكم الذاتي“.

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/32.

بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

شديد الأهمية بالنسبة لاستقرار حكومة تيمور الشرقية المستقلة، وهو يوافق على أن هذه الوظائف المحدودة ستحتاج إلى تمويل مقرر على الدول الأعضاء لفترة تتراوح بين ستة أشهر وستين بعد الاستقلال. ويوافق المجلس على أن تستند البعثة الجديدة إلى المنطلق القائل بأن المسؤوليات التنفيذية ستحوّل إلى سلطات تيمور الشرقية بأسرع ما يمكن عملياً، وهو يؤيد استمرار عملية التقييم والتقليص خلال فترة سنتين ابتداء من الاستقلال. وفي هذا الصدد، يعترف المجلس بالدور الأساسي للجمعية العامة في بناء السلام ويعرب عن عزمه على مواصلة التخطيط لبناء السلام بالتعاون الوثيق مع الجمعية العامة. كما يسلم المجلس بأهمية التركيز بقوة على العدالة وحقوق الإنسان في البعثة التالية وكذلك، وحسب الاقتضاء، في غير ذلك من المساعدة المقدمة إلى تيمور الشرقية.